الرائدة
alraedah

نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية

ملخص الربع الثالث 2025

تقرير من إعداد الرائدة للتمويل

الرائدة
alraedah

تقرير معلومات السوق

نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

ملخص الربع الثالث: تطورات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات الأداء

يستعرض هذا التقرير المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مختلف أنحاء المملكة العربية السعودية، من حيث عدد المنشآت النشطة، وعدد المنشآت التي تم تأسيسها حديثًا، وكيفية توزيعها على المستوى الوطني والإقليمي. ثم ينتقل التقرير إلى تحليل وضع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال دراسة حجم الائتمان الذي يصل إلى كل فئة من حيث الحجم، ومدى احتمالية انتقال المنشأة إلى فئة أكبر أو أصغر، أو بقائها ضمن الفئة نفسها مع مرور الوقت. ويختتم التقرير بالتعمق في قطاع الأغذية والمشروبات تحديدًا، باعتباره أحد القطاعات الحيوية في دعم التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل، إلى جانب تأثيره المباشر والملموس في الحياة اليومية مقارنةً بالقطاعات الأخرى.

الملخص التنفيذي

شهدت قاعدة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة نموًا بمقدار 4.1 مرة منذ عام 2016، لتصل إلى 1.76 مليون منشأة نشطة. ويتركز هذا النمو بشكل متزايد في الرياض؛ إذ ارتفعت حصة العاصمة من 27.6% إلى 49.2%، كما استحوذت على نحو ثلثي جميع المنشآت الجديدة التي تأسست في عام 2025. كما شهد تكوين هذه القاعدة تحولًا كبيرًا نحو المنشآت متناهية الصغر، إذ كانت تمثل ما يزيد قليلًا على نصف إجمالي المنشآت في عام 2016، وارتفعت حصتها إلى 89% في عام 2025، بينما انخفضت حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة مجتمعةً إلى 11%.

أما على صعيد التمويل، فقد ظل متوسط الائتمان لكل منشأة مستقرًا نسبيًا منذ عام 2018 عند النظر إلى المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مجتمعةً. إلا أن هذا المتوسط لا يعكس النمو الفعلي في التمويل، نتيجة الارتفاع الكبير في أعداد المنشآت متناهية الصغر. وعند تحليل كل فئة بشكل مستقل، تظهر زيادة ملحوظة في متوسط الائتمان المقدم للمنشآت في جميع الفئات. ويبرز التحدي الأكبر في قدرة المنشآت على النمو والانتقال إلى فئات أعلى، إذ تشير البيانات إلى أن نسبة المنشآت التي تنتقل إلى فئة أكبر لا تزال محدودة في جميع الفئات.

نمو المنشآت

1.76M

إجمالي المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النشطة في 2025، مقارنةً بـ429 ألف منشأة في 2016

▲ معدل النمو السنوي المركب: 17.0%

التركّز الإقليمي

49.2%

حصة الرياض من إجمالي المنشآت النشطة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في 2025، مقارنةً بـ27.6% في 2016

▲ 65.8% من جميع المنشآت الجديدة في 2025 تأسست في الرياض

نمو المنشآت متناهية الصغر

7.2x

نمو المنشآت متناهية الصغر منذ 2016. وتمثل الآن 89% من قاعدة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مقارنةً بـ51% في 2016

المنشآت الصغيرة والمتوسطة معًا تمثل 11% فقط

تحديات الانتقال بين الفئات

7%

أفضل احتمالية للانتقال إلى فئة أكبر بين جميع الفئات، وهي للمنشآت متناهية الصغر خلال الفترة 2021 إلى 2025. معظم المنشآت إما تبقى في الفئة نفسها أو تنتقل إلى فئة أصغر

▼ الانتقال إلى فئة أكبر يمثل تحديًا في جميع الفئات

القسم الأول

01

تطورات المنشآت

يستعرض هذا القسم نمو المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مستوى المملكة والمناطق، من حيث أعداد المنشآت القائمة والمنشآت الجديدة، إضافة إلى كثافة المنشآت مقارنةً بعدد السكان.

1.1 تطور أعداد المنشآت على مستوى المملكة

نما عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنحو **4.1 أضعاف منذ عام 2016**، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ **17.0%**. ويمكن ملاحظة مرحلتين واضحتين خلال هذه الفترة؛ حيث اتسمت السنوات الأولى بنمو تدريجي ومستقر، قبل أن يشهد عام **2022 قفزة استثنائية بلغت 54.7% خلال عام واحد، مسجلًا بذلك أعلى معدل نمو خلال الفترة**. ومنذ عام 2023، عاد النمو إلى وتيرة أكثر استقرارًا مع استمرار تسجيل معدلات مرتفعة.

وجاء النمو الاستثنائي في عام 2022 مدعومًا بعدة عوامل، من أبرزها تحسن الوصول إلى التمويل، والتوسع في برامج التدريب وتطوير المهارات، إلى جانب الارتفاع الكبير في تمويل رأس المال الجريء، الذي بلغ **3.1 مليار ريال خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام، بزيادة سنوية قدرها 93%**، فيما ارتفعت الاستثمارات في قطاع التقنية المالية بنسبة **266%**. كما ساهم عدد من المبادرات والبرامج المتخصصة في دعم هذا النمو، من بينها مركز ذكاء التابع لمنشآت والاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي (وكالة الأنباء السعودية، ديسمبر 2022).

المنشآت النشطة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

إجمالي عدد المنشآت بنهاية كل عام، بالمليون | 2016 إلى 2025

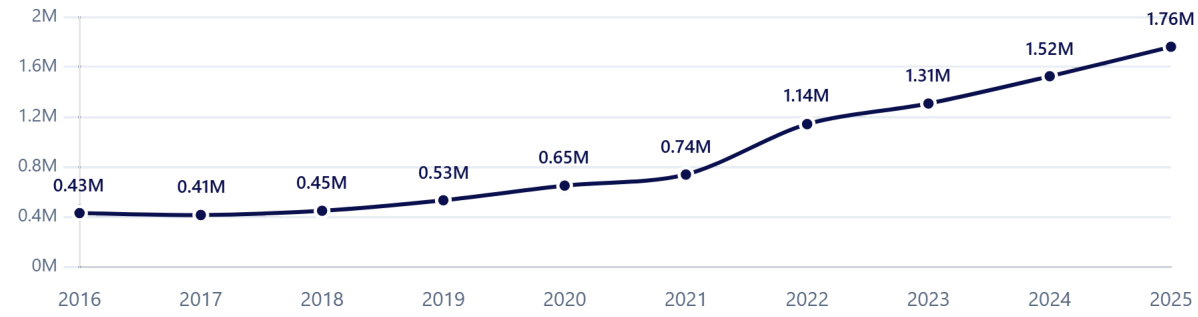

وشهد تأسيس المنشآت الجديدة تسارعًا مماثلًا، وبصورة أكثر وضوحًا. ففي عام **2022 وحده، تم تسجيل 585 ألف منشأة جديدة، متجاوزًا إجمالي المنشآت المسجلة خلال الأعوام 2019 و2020 و2021 مجتمعةً، والبالغ 466 ألف منشأة**. وبعد هذه القفزة، استقر عدد المنشآت الجديدة عند مستويات تراوحت بين **300 و410 آلاف منشأة سنويًا** حتى عام 2025.

المنشآت الجديدة المسجلة سنويًا

بالألف | 2017 إلى 2025

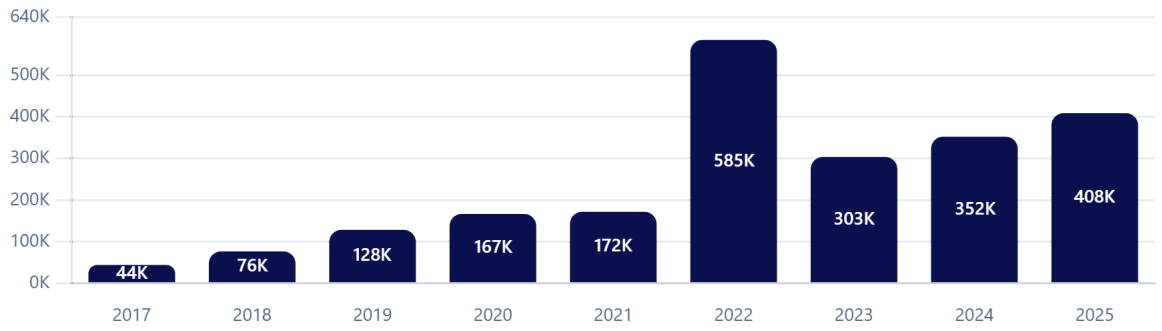

1.2 تطور أعداد المنشآت حسب المنطقة

شهدت الرياض نموًا لافتًا في حصتها من إجمالي المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة، إذ ارتفعت من **27.6% في عام 2016 إلى 49.2% في عام 2025**. كما سجلت الرياض أعلى معدل نمو سنوي مركب بين مناطق المملكة، بنسبة **24.8%** مقارنةً بـ**17.0%** على المستوى الوطني. ويظهر التركز في الرياض بشكل أكبر عند النظر إلى المنشآت الجديدة، حيث استحوذت المنطقة على **65.8% من إجمالي المنشآت المسجلة في المملكة خلال عام 2025**.

ولا يقتصر النمو على الرياض، إذ سجلت **جازان ثاني أعلى معدل نمو سنوي مركب في المملكة بنسبة 20.6%**، رغم انطلاقها من قاعدة أصغر بكثير. ونتيجة لذلك، انتقلت من المرتبة العاشرة بين مناطق المملكة من حيث عدد المنشآت في عام 2016 إلى المرتبة السابعة في عام 2025. في المقابل، حافظت منطقة مكة المكرمة على المرتبة الثانية من حيث عدد المنشآت خلال الفترة، إلا أن معدل نموها السنوي المركب البالغ **12.4%** جاء دون المتوسط الوطني.

المنشآت النشطة حسب المنطقة

مقارنة بين عامي 2016 و2025، بالألف | جميع مناطق المملكة الـ13

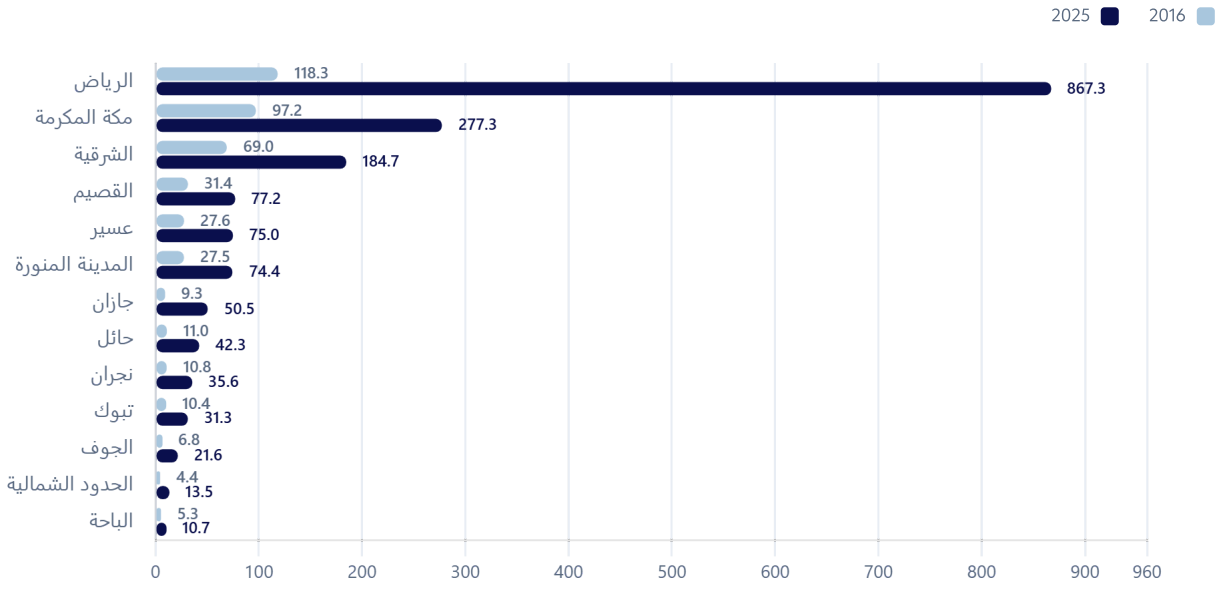

المنشآت الجديدة المسجلة حسب المنطقة

عام 2025، بالألف | مرتبة من الأعلى إلى الأقل

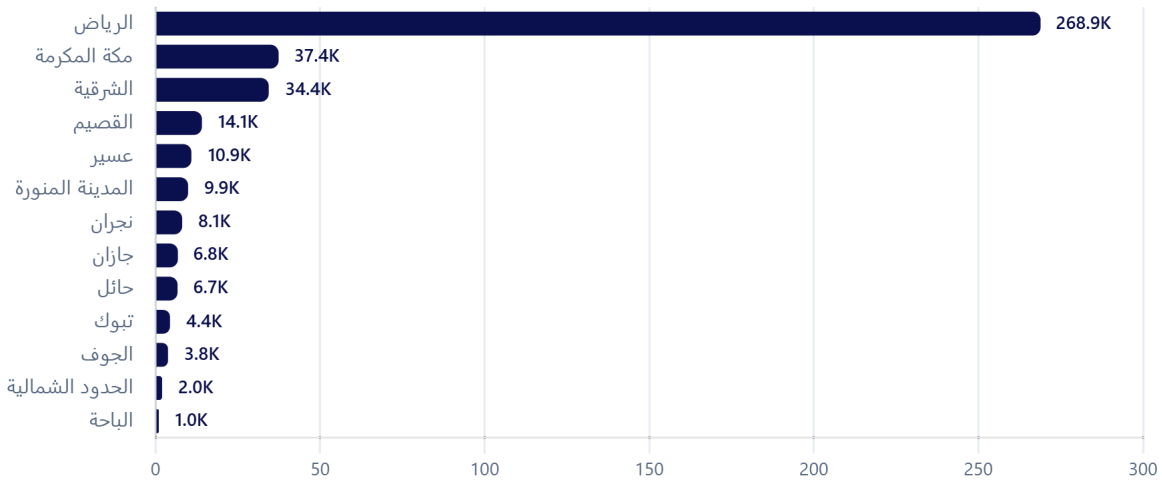

1.3 كثافة المنشآت

تتصدر الرياض مناطق المملكة أيضًا من حيث كثافة المنشآت، بواقع **100.9 منشأة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة لكل ألف نسمة**، أي ما يقارب ضعف المنطقة التي تليها، نجران، بمعدل **60 منشأة لكل ألف نسمة**. ويشير ذلك إلى أن ارتفاع عدد المنشآت في الرياض لا يعود فقط إلى حجمها السكاني.

وتبرز مقارنة الرياض بالمنطقة الشرقية فارقًا لافتًا؛ إذ تشير التقديرات إلى أن كلًّا منهما يساهم بنحو **22% من الاقتصاد الوطني**، إلا أن عدد المنشآت بالنسبة إلى السكان في الرياض يقارب ثلاثة أضعاف نظيره في المنطقة الشرقية. ويعكس هذا الاختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي في كل منطقة، حيث تعتمد مساهمة المنطقة الشرقية بشكل أكبر على الصناعات الكبرى كثيفة رأس المال، مثل النفط والبتروكيماويات والصناعات الثقيلة، في حين يتوزع النشاط الاقتصادي في الرياض على نطاق أوسع من أحجام المنشآت والقطاعات.

كثافة المنشآت حسب المنطقة

عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لكل ألف نسمة في عام 2025 | بيانات السكان: تعداد 2022

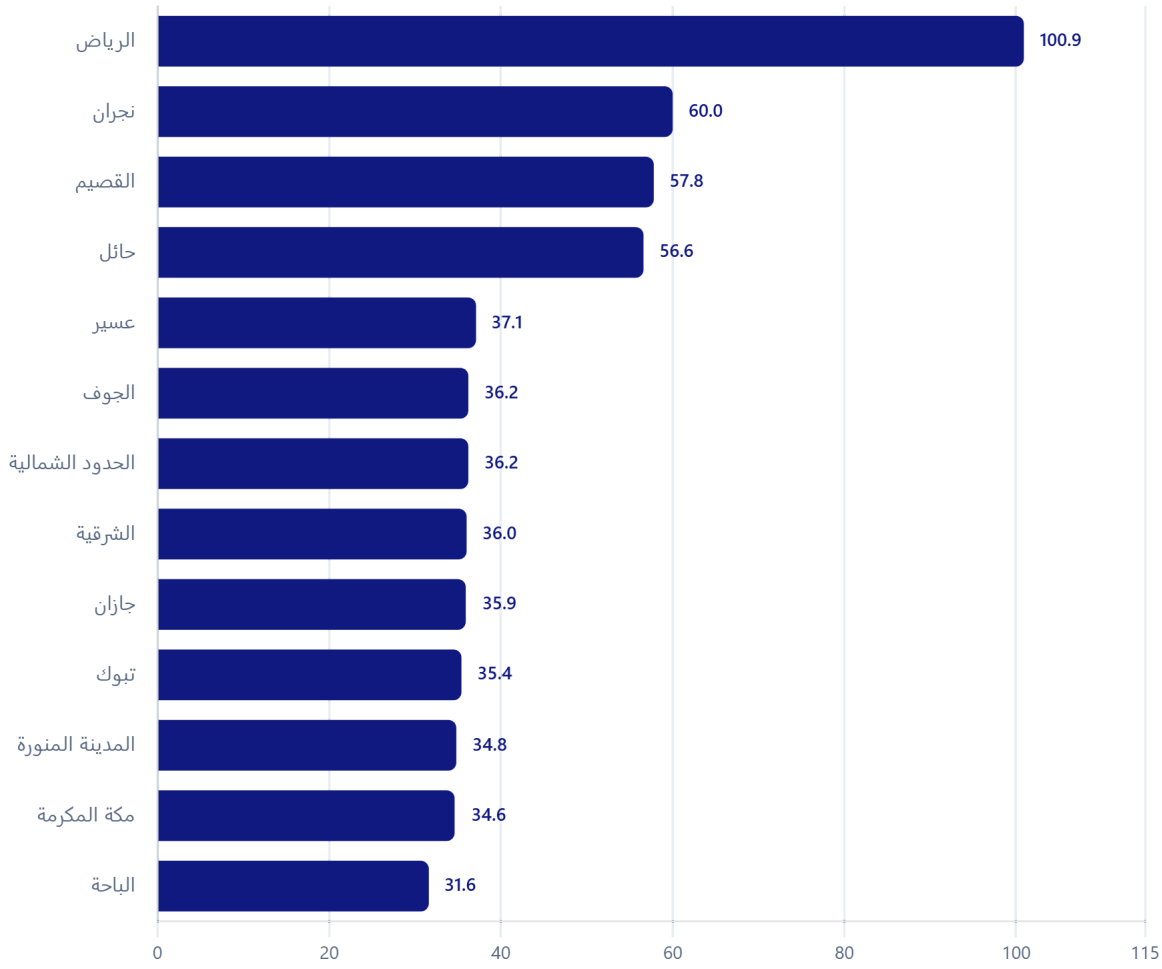

1.4 توزيع المنشآت حسب الحجم

شهد توزيع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تغيرًا واضحًا منذ عام 2016. ففي ذلك العام، كان التوزيع أكثر توازنًا، حيث شكلت المنشآت متناهية الصغر **51%** من الإجمالي، مقابل **42% للمنشآت الصغيرة** و**7% للمنشآت المتوسطة**. وبحلول عام 2025، أصبحت المنشآت متناهية الصغر تمثل الغالبية العظمى بنسبة **89%**، فيما تراجعت حصة المنشآت الصغيرة إلى **9%** والمنشآت المتوسطة إلى **1%**.

ولا يقتصر هذا التغير على تراجع حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الإجمالي، إذ إن العدد الفعلي للمنشآت الصغيرة لم يسجل نموًا يُذكر منذ عام 2016. كما يختلف توزيع المنشآت حسب الحجم بشكل ملحوظ بين مناطق المملكة. وتُعد المنطقة الشرقية الأكثر تنوعًا من حيث أحجام المنشآت، حيث تمثل المنشآت متناهية الصغر **82.6%**، والصغيرة **15.2%**، والمتوسطة **2.2%**. في المقابل، تشكل المنشآت متناهية الصغر نحو **95%** من إجمالي المنشآت في حائل ونجران، فيما لا تتجاوز حصة المنشآت الصغيرة **5%**.

توزيع المنشآت النشطة حسب الحجم

نسبة كل فئة من إجمالي المنشآت | 2016 إلى 2025

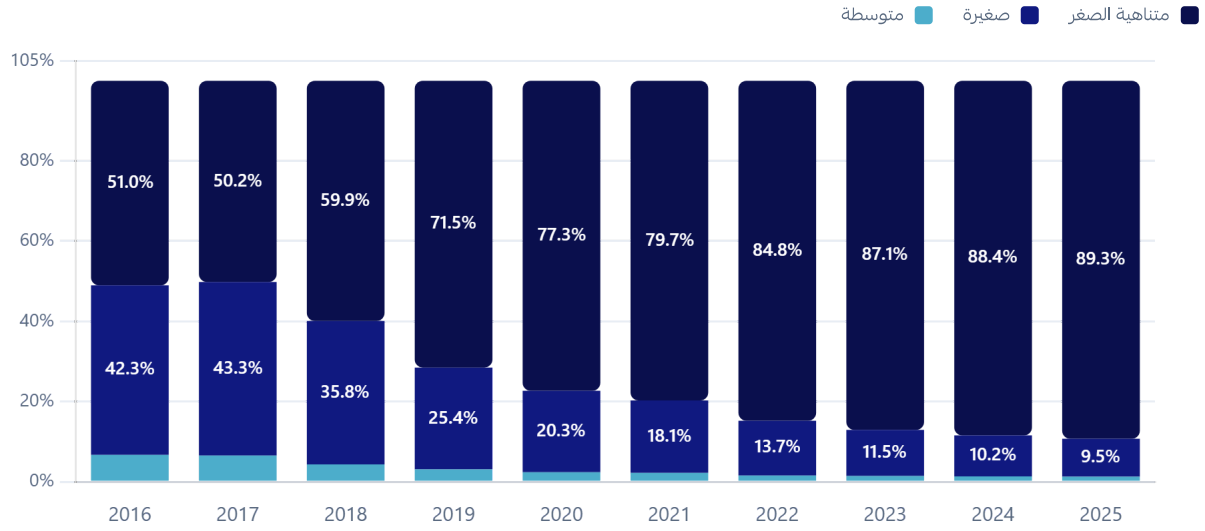

توزيع المنشآت حسب الحجم والمنطقة

عام 2025 | مقارنة بين مناطق المملكة

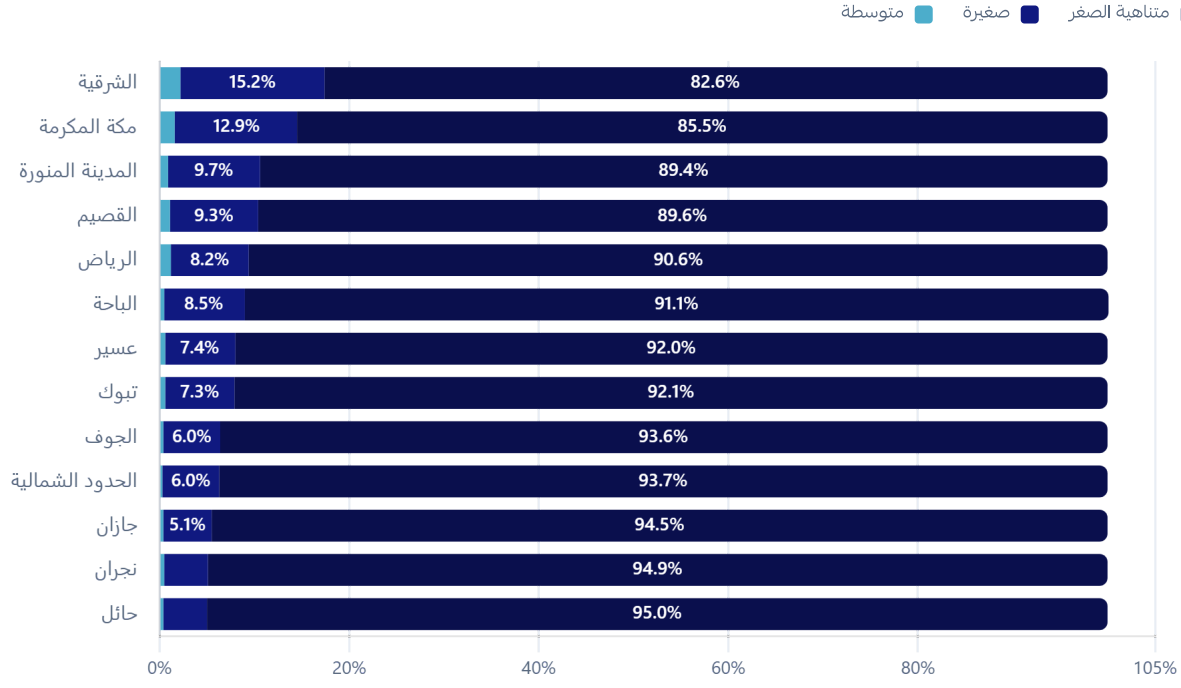

02

القسم الثاني

مؤشرات أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يستعرض هذا القسم حجم التمويل المقدم للمنشآت بحسب فئاتها، إلى جانب قدرتها على الصعود إلى فئات أكبر أو الهبوط إلى فئات أصغر، وكيف تغيرت هذه المؤشرات خلال السنوات الخمس الماضية.

2.1 متوسط الائتمان لكل منشأة

ما الذي يقيسه هذا المؤشر؟ يتم احتساب المؤشر بقسمة إجمالي الائتمان القائم للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وفق بيانات البنك المركزي السعودي، على عدد المنشآت في كل فئة. ويتيح ذلك قياس متوسط حجم التمويل الذي تحصل عليه المنشأة بحسب حجمها.

عند النظر إلى جميع الفئات مجتمعةً، يبدو متوسط الائتمان لكل منشأة مستقرًا نسبيًا، إذ ارتفع بنحو **10% فقط منذ عام 2018**. إلا أن تحليل كل فئة على حدة يظهر نموًا ملحوظًا في متوسط الائتمان المقدم للمنشآت بمختلف أحجامها. وسجلت المنشآت الصغيرة أعلى نمو في متوسط الائتمان لكل منشأة، بواقع **6.2 أضعاف منذ عام 2018**، في حين سجلت المنشآت المتوسطة أقل نمو بواقع **2.5 ضعف فقط**، رغم كونها من الفئات المستهدفة بشكل رئيسي بجهود التوسع في التمويل.

متوسط الائتمان لكل منشأة

مقارنة بين عامي 2018 و2025، بالريال السعودي | مقياس لوغاريتمي

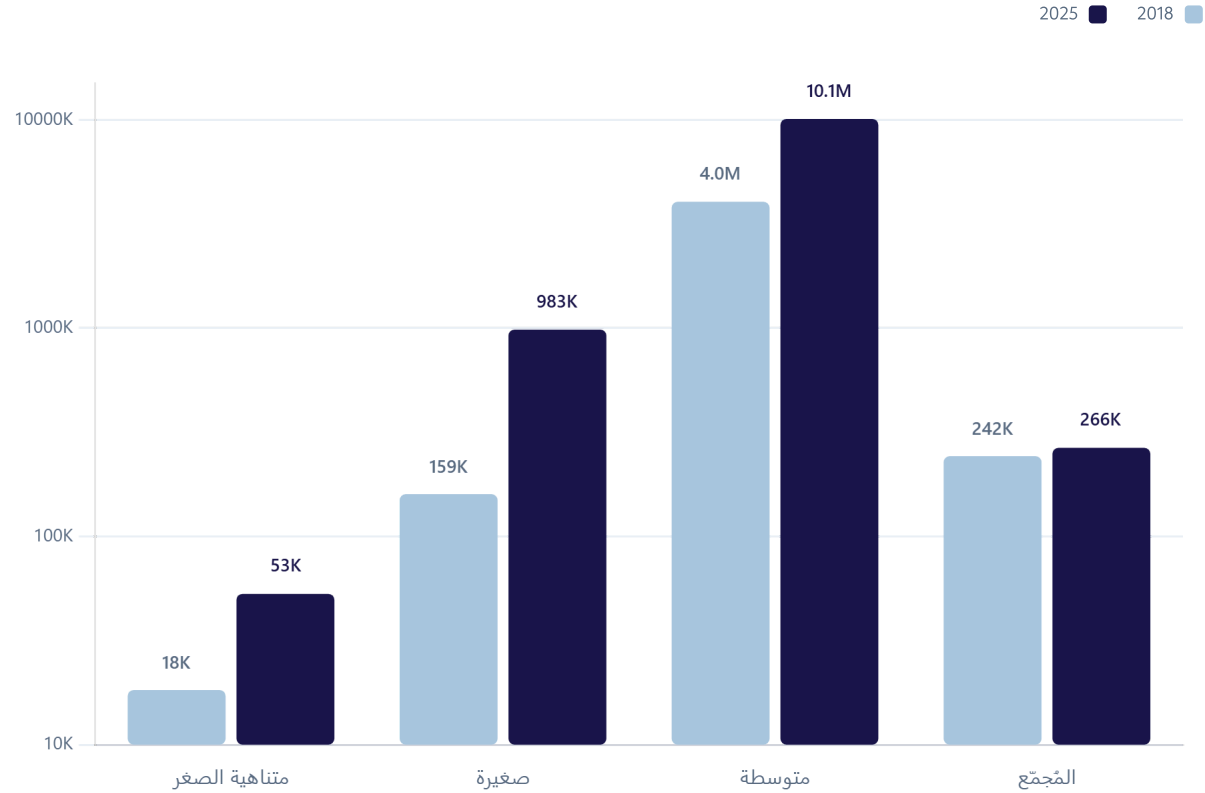

المصدر: بيانات ائتمان المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من البنك المركزي السعودي، وأعداد المنشآت من منشآت.

ويعود الاستقرار النسبي في المتوسط الإجمالي إلى النمو الكبير في أعداد المنشآت متناهية الصغر، التي أصبحت تمثل النسبة الأكبر من إجمالي المنشآت، في حين تحصل في المتوسط على تمويل أقل من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي، فإن ارتفاع حصتها من إجمالي المنشآت يخفض المتوسط العام، رغم نمو متوسط الائتمان داخل كل فئة.

2.2 حركة المنشآت بين الفئات | 2021 إلى 2025

ما الذي يقيسه هذا المؤشر؟ يقيس هذا المؤشر حركة المنشآت بين فئات الحجم خلال الفترة من 2021 إلى 2025، من خلال رصد ثلاثة مسارات رئيسية: الصعود إلى فئة أكبر، مثل انتقال المنشأة متناهية الصغر إلى فئة المنشآت الصغيرة أو المتوسطة، أو انتقال المنشأة الصغيرة إلى فئة المنشآت المتوسطة؛ والاستقرار ضمن الفئة نفسها؛ أو الهبوط إلى فئة أصغر.

وتظهر البيانات أن الصعود إلى فئات أكبر لا يزال محدودًا في جميع فئات المنشآت. **وتسجل المنشآت متناهية الصغر أعلى نسبة صعود، ومع ذلك لا تتجاوز 6.7%، أي ما يقارب منشأة واحدة من كل 14 منشأة.** وتنخفض هذه النسبة إلى 4.3% لدى المنشآت الصغيرة و5.3% لدى المنشآت المتوسطة. في المقابل، تبقى الغالبية العظمى من المنشآت ضمن فئتها الحالية أو تهبط إلى فئة أصغر. ويبرز هذا التحدي بشكل أكبر لدى المنشآت الصغيرة، حيث هبطت **51.0%** منها إلى فئة المنشآت متناهية الصغر خلال الفترة من 2021 إلى 2025. كما سجلت المنشآت المتوسطة نسبة هبوط مرتفعة بلغت **47.1%**، انتقلت خلالها إلى فئة المنشآت الصغيرة أو متناهية الصغر.

احتمالية حركة المنشآت حسب الفئة

2021 إلى 2025 | على مستوى المملكة

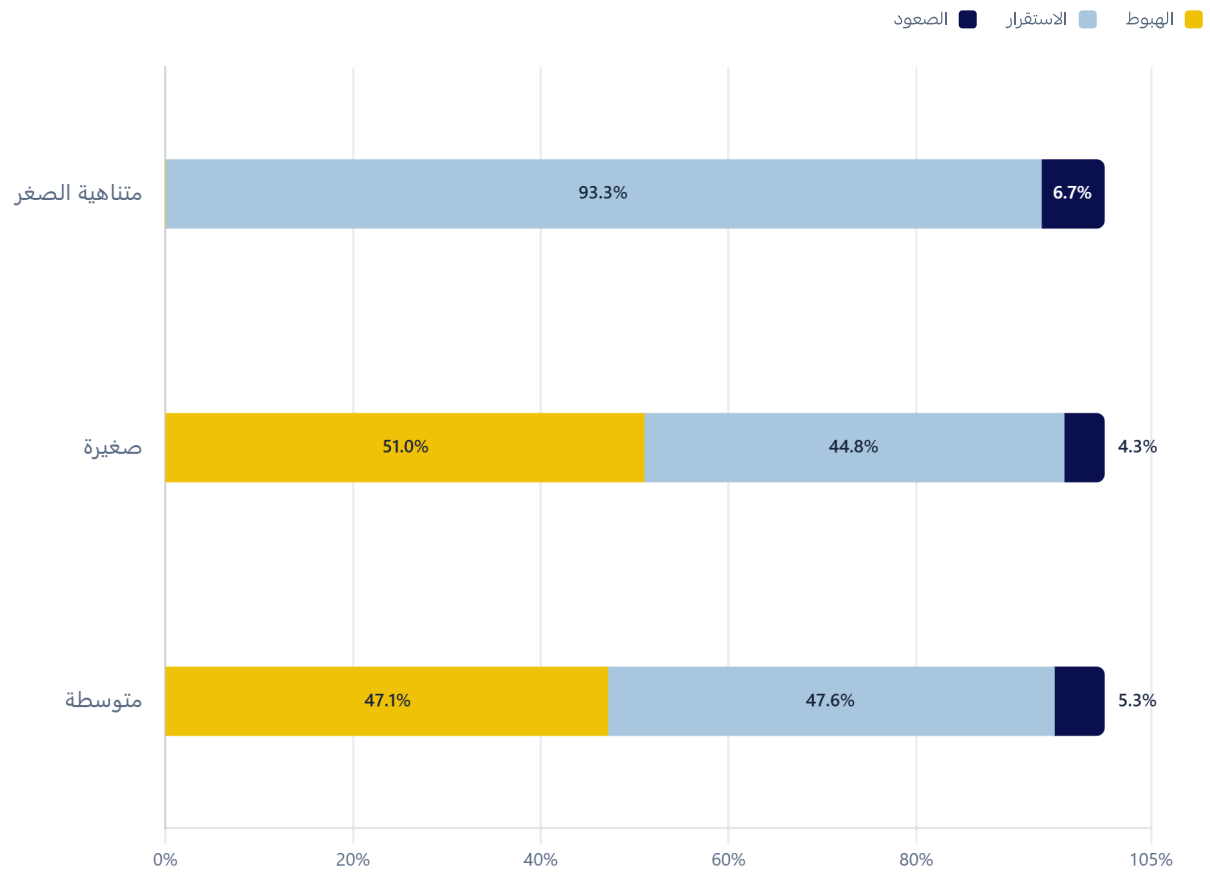

2.3 حركة المنشآت بين الفئات: مقارنة بين الفترتين

تكشف مقارنة الفترة 2021 إلى 2025 بالفترة 2016 إلى 2020 عن تغير واضح في حركة المنشآت بين الفئات، ويبرز التحسن بشكل خاص لدى المنشآت المتوسطة. **فقد انخفضت نسبة الهبوط من 65.1% إلى 47.1%، في حين ارتفعت نسبة الاستقرار من 33.4% إلى 47.6%، كما ارتفعت نسبة الصعود بأكثر من ثلاثة أضعاف، من 1.6% إلى 5.3%.**

وسجلت المنشآت الصغيرة تحسنًا في نسبة الصعود أيضًا، إذ ارتفعت من 1.6% إلى 4.3%. إلا أن نسبة الهبوط لم تتحسن، بل بقيت عند مستوى مماثل، من 50.1% إلى 51.0%. ويعني ذلك أن ارتفاع نسبة الصعود جاء على حساب الاستقرار، وليس نتيجة انخفاض احتمالية الهبوط.

أما المنشآت متناهية الصغر، فتشير البيانات إلى تراجع قدرتها على الصعود إلى فئات أكبر، إذ انخفضت نسبة الصعود من 10.0% إلى 6.7%، مقابل ارتفاع نسبة المنشآت التي بقيت ضمن فئتها من 90.0% إلى 93.3%. ويشير ذلك إلى أن نسبة أكبر من المنشآت متناهية الصغر أصبحت عالقة ضمن فئتها بدلًا من الانتقال إلى مراحل أعلى من النمو.

حركة المنشآت حسب الفئة: مقارنة بين الفترتين

2016 إلى 2020 مقارنةً بـ2021 إلى 2025 | على مستوى المملكة

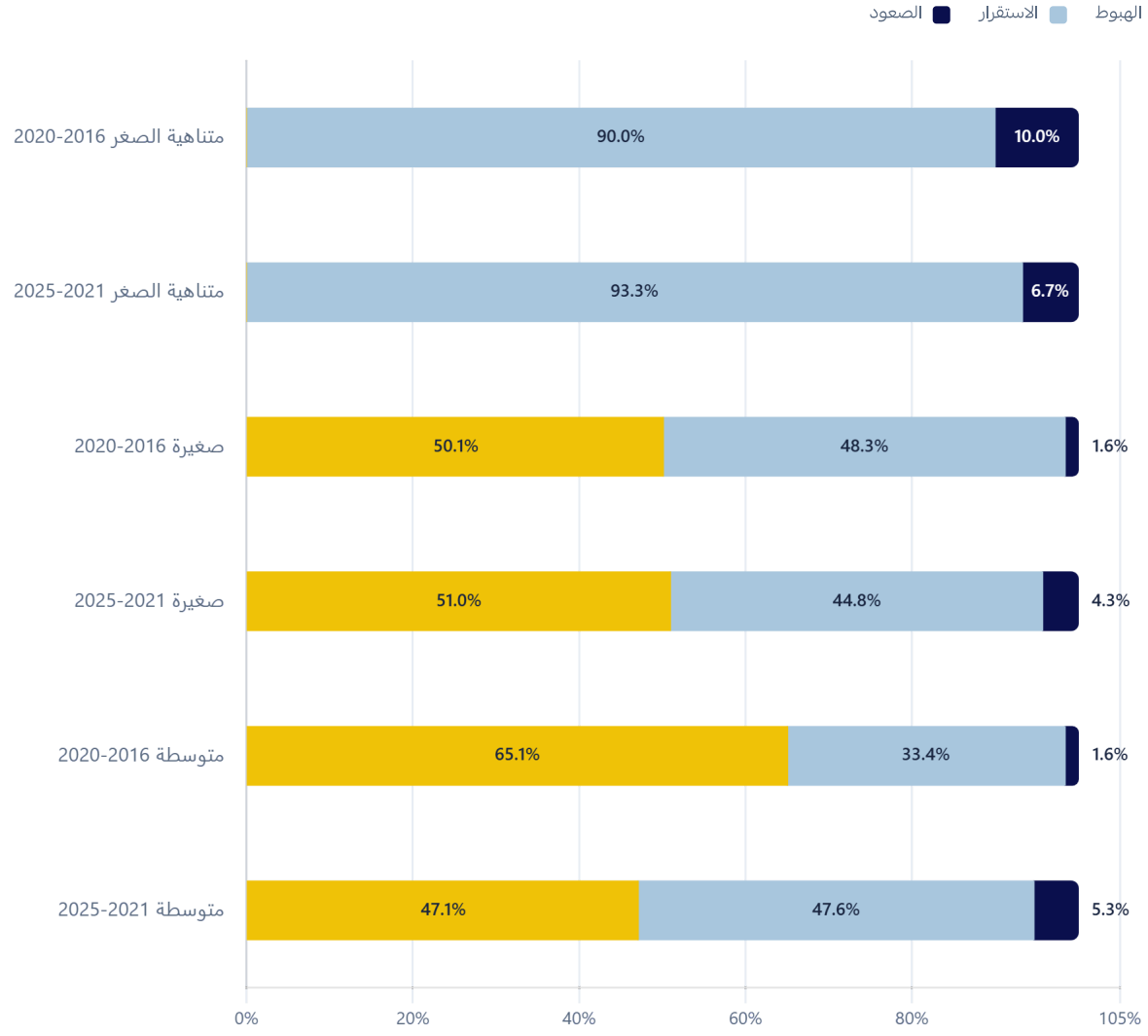

03

القسم الثالث

قطاع الأغذية والمشروبات

يركز هذا القسم على قطاع الأغذية والمشروبات، ويستعرض تطور أعداد المنشآت وتوزيعها حسب الحجم، بالإضافة إلى قدرتها على الصعود إلى فئات أكبر أو الهبوط إلى فئات أصغر، وكيف تغيرت هذه الحركة خلال السنوات الخمس الماضية.

3.1 تطور أعداد المنشآت في قطاع الأغذية والمشروبات

واصل قطاع الأغذية والمشروبات توسعه خلال السنوات الماضية، مسجلًا نموًا بنحو **4.4 أضعاف منذ عام 2016** وبمعدل سنوي مركب بلغ **18.0%**، ليتقدم بشكل طفيف على معدل النمو العام للمنشآت في المملكة البالغ **17.0%**.

وكانت المنشآت متناهية الصغر المحرك الرئيسي لهذا التوسع، إذ نما عددها بنحو **7.4 أضعاف**، وهو معدل قريب من المسجل على مستوى المملكة والبالغ **7.2 أضعاف**. أما المنشآت المتوسطة، فقد تراجع عددها بنحو الربع منذ أعلى مستوى سجلته في عام 2017.

وتختلف الصورة بالنسبة للمنشآت الصغيرة، التي حققت نموًا تراكميًا بنسبة **42.7% منذ عام 2016**، رغم تراجع عددها بنسبة **15.7% منذ ذروته في عام 2022**.

منشآت قطاع الأغذية والمشروبات حسب الحجم

بالألف | 2016 إلى 2025

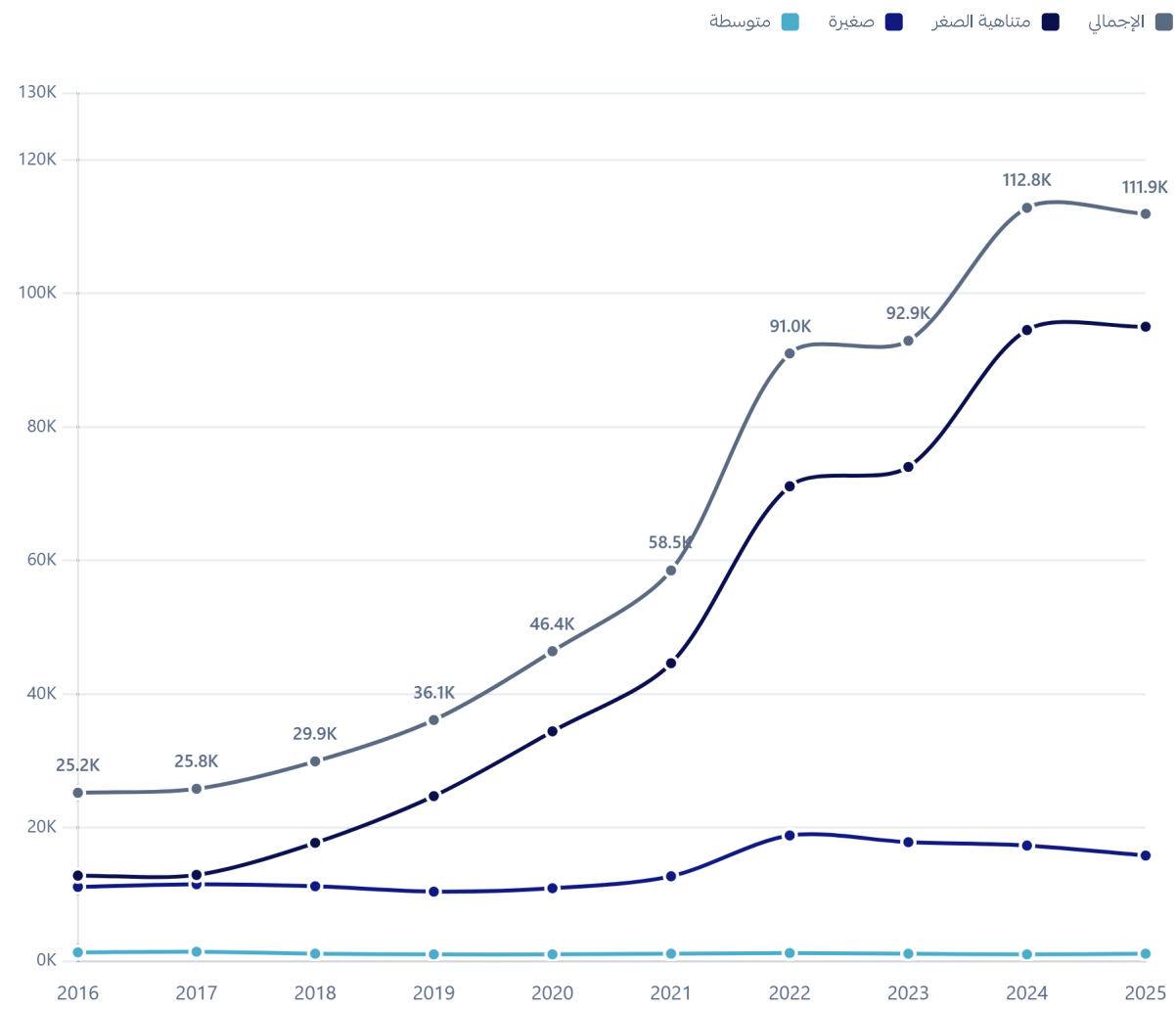

3.2 توزيع منشآت قطاع الأغذية والمشروبات حسب الحجم

شهد توزيع المنشآت في قطاع الأغذية والمشروبات تغيرًا كبيرًا خلال السنوات الماضية. ففي عام 2016، كانت المنشآت موزعة بشكل متقارب نسبيًا بين المنشآت متناهية الصغر **(51%)** والصغيرة **(44%)**، إلى جانب **5%** من المنشآت المتوسطة. أما في عام 2025، فأصبحت المنشآت متناهية الصغر تستحوذ على **85% من القطاع**، مقابل **14% للمنشآت الصغيرة** وأقل من **1% للمنشآت المتوسطة**.

ومع ذلك، يظل قطاع الأغذية والمشروبات أكثر تنوعًا من حيث أحجام المنشآت مقارنةً بالمستوى العام للمملكة، حيث تصل نسبة المنشآت متناهية الصغر على المستوى الوطني إلى **89%**. وينعكس هذا التحول بوضوح على طبيعة القطاع اليوم، مع انتشار المطاعم والمقاهي الصغيرة في الأحياء، وازدياد المنشآت التي تعتمد على التوصيل أو الاستلام فقط، مدعومةً بالنمو الكبير في استخدام تطبيقات التوصيل. وفي المقابل، أصبحت المنشآت الأكبر حجمًا والقادرة على التوسع عبر عدة فروع أقل انتشارًا.

توزيع منشآت قطاع الأغذية والمشروبات حسب الحجم

نسبة كل فئة من إجمالي منشآت القطاع | 2016 إلى 2025

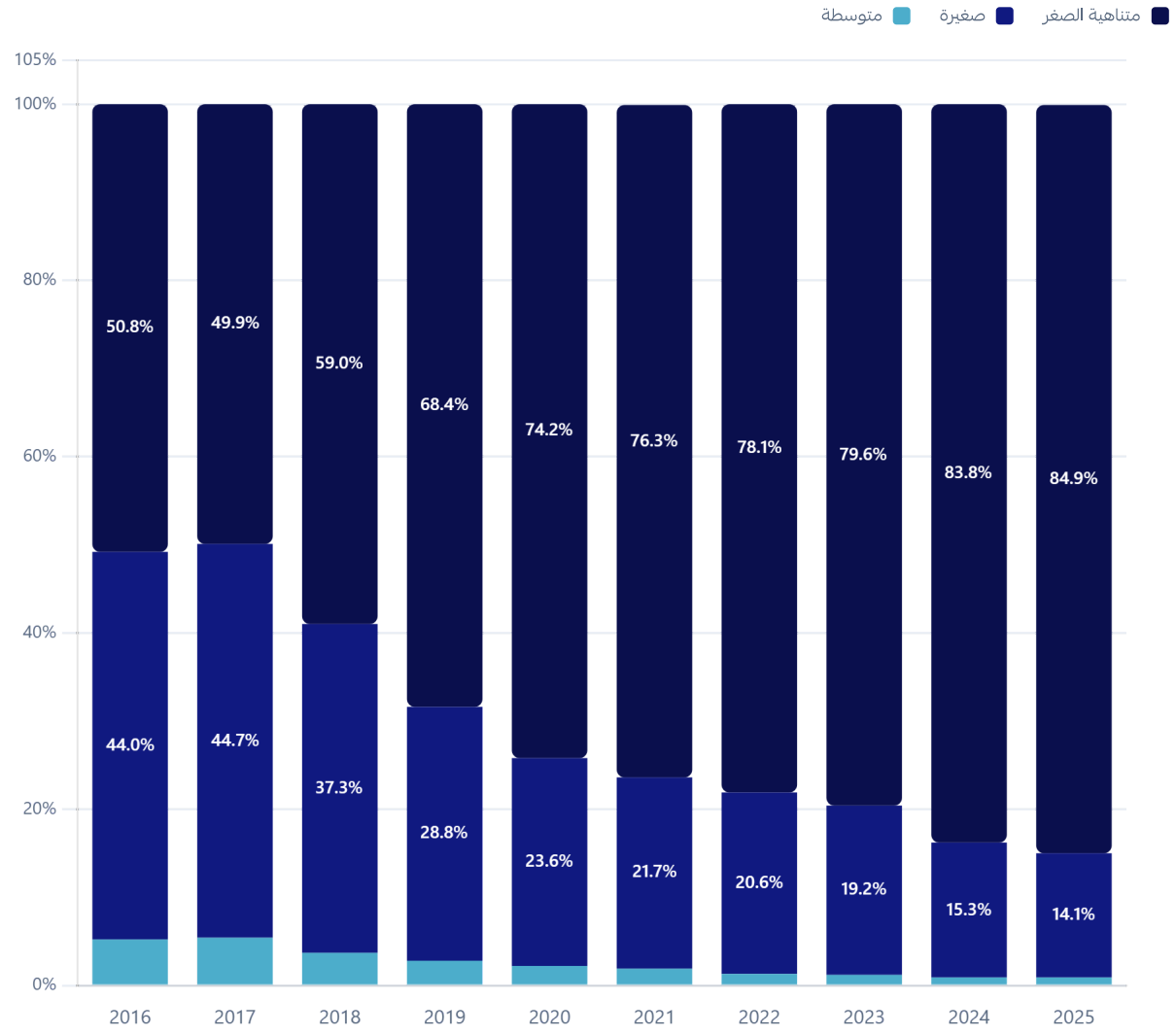

3.3 حركة منشآت قطاع الأغذية والمشروبات بين الفئات

تبلغ نسبة صعود المنشآت متناهية الصغر في قطاع الأغذية والمشروبات **9.4%** خلال الفترة من 2021 إلى 2025، وهي أعلى من النسبة المسجلة على مستوى المملكة والبالغة **6.7%**، ما يعني أن فرص انتقال المنشآت متناهية الصغر إلى فئات أكبر تبدو أفضل نسبيًا في قطاع الأغذية والمشروبات.

أما المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فالصورة مختلفة. إذ تبلغ نسبة الصعود لدى المنشآت الصغيرة **2.9%**، مقارنةً بـ**4.3%** على مستوى المملكة، وتنخفض لدى المنشآت المتوسطة إلى **2.6%** مقابل **5.3%** على مستوى المملكة.

وبمقارنة الفترتين، يتضح أن **الصعود أصبح أكثر صعوبة في جميع الفئات**؛ إذ انخفضت نسبته للمنشآت متناهية الصغر من **13.9%** إلى **9.4%**، فيما ارتفعت نسبة الهبوط للمنشآت الصغيرة من **44.0%** إلى **52.3%**، وللمنشآت المتوسطة من **60.3%** إلى **65.4%**، بعكس التحسن الذي شهدته المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى المملكة خلال الفترة نفسها.

ويظهر ذلك أيضًا على أرض الواقع، مع تزايد حالات تقليص أعمال المطاعم أو إغلاق بعض فروعها، إلى جانب التحول إلى المطابخ السحابية والاعتماد على التوصيل بدلًا من التوسع وافتتاح فروع جديدة.

حركة منشآت قطاع الأغذية والمشروبات حسب الحجم

2016 إلى 2020 مقارنةً بـ2021 إلى 2025

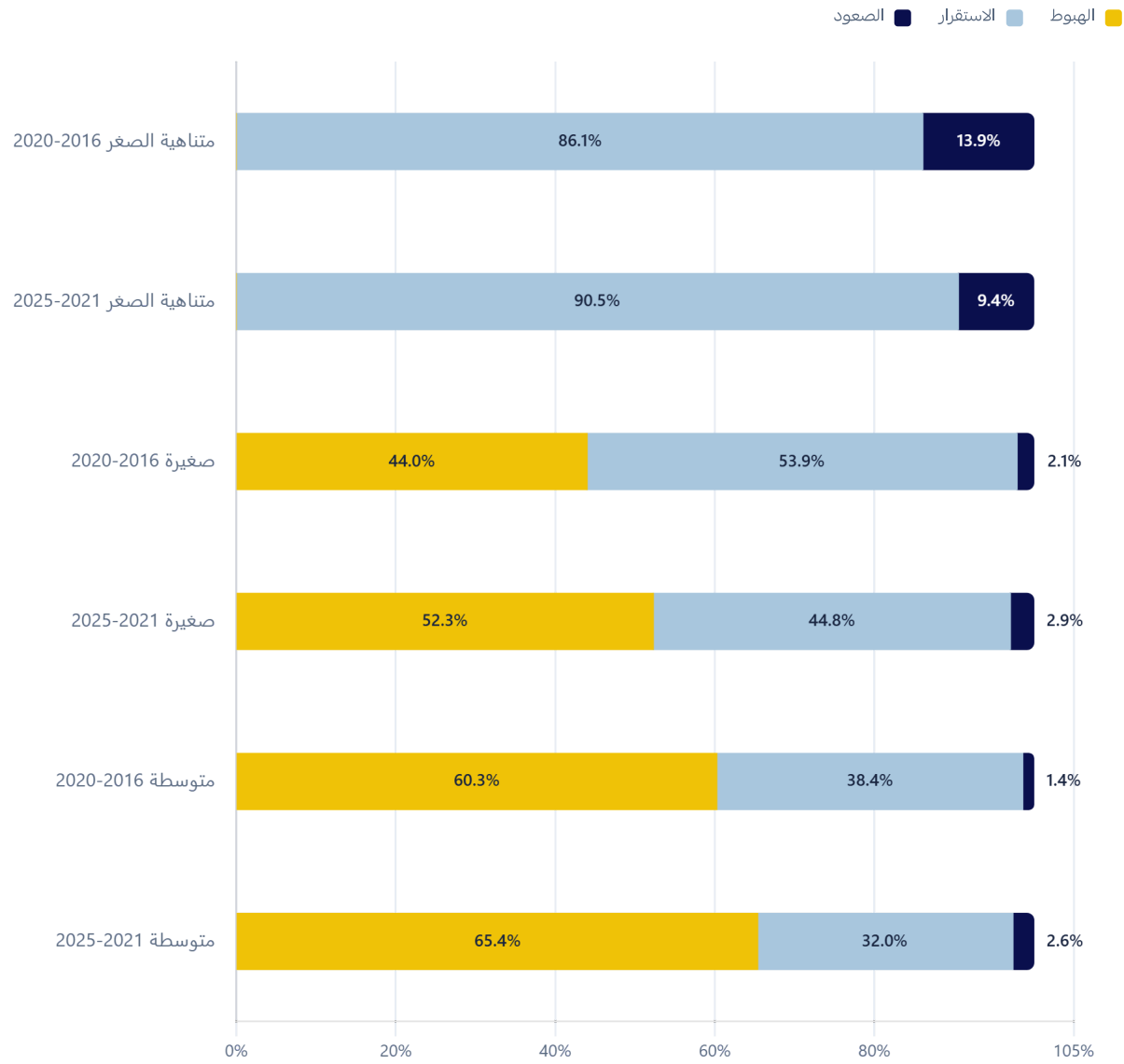

المصدر: بيانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الموحدة وطنيًا وإقليميًا، وملف تحليل الربع الثالث للتمويل والكثافة والمطاعم والمقاهي، المقدَّم من العميل؛ ومرصد منشآت للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر وكالة الأنباء السعودية، ديسمبر 2022.

● خاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي السعودي ● تطبق الشروط والأحكام

alraedah.sa alraedahFinance alraedah.finance.sa 8001249000